

بارومتر الأعمال

٢٠١٥

العدد ٣٨



ECES

المركز المصري
للدراسات الاقتصادية
نعمل من أجل مستقبل مصر الاقتصادي

الأداء والتوقعات لقطاع الأعمال المصري

نعمل من أجل مستقبل مصر الاقتصادي

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة تهدف إلى تعزيز صنع السياسات العامة والخاصة من خلال الدراسة العلمية المتخصصة والنقاش البناء التزاماً بأهداف التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والاندماج العالمي والمشاركة والتعددية والشفافية.

عن بارومتر الأعمال

في محاولة لتوفير معلومات عن الحالة الراهنة للنشاط الاقتصادي في مصر، قام المركز المصري للدراسات الاقتصادية بنشر أول عدد من تقرير بارومتر الصناعة عام ١٩٩٨. وتناولت هذه الدورية نتائج المسح نصف السنوي لعينة تضمنت ١٦٥ شركة مختارة من قطاع الصناعة. ولتعميق محتوى التقرير، تم توسيع قاعدة المسح في عدد يوليو ٢٠٠٠ لتشمل ٢٥ شركة من قطاع التشييد والبناء. ومن ثم تحول بارومتر الصناعة إلى بارومتر الأعمال. بعدها تم توسيع قاعدة المسح في يوليو ٢٠٠٢ لتضم ١٠ شركات من قطاع السياحة. وفي يوليو ٢٠٠٦، تم توسيع المسح مرة أخرى ليصل عدد شركات العينة إلى ٣٢٠ شركة (بدلاً من ٢١٠). وفي يوليو ٢٠٠٧، تمت إضافة ١٥٤ شركة ليصبح إجمالي عدد شركات العينة الجديدة ٤٧٤ شركة. وابتداءً من يوليو ٢٠١١، يعتمد بارومتر الأعمال على مسح بالعينة تم تعديله وفقاً لحجم الشركات ويضم ٢١٨ شركة كبيرة، و٥٧ شركة متوسطة، و١٩٩ شركة صغيرة. ويتحدد حجم الشركات بعدد الموظفين طبقاً لتصنيف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حيث يبلغ عدد الموظفين في الشركات الصغيرة ٥-٤٩؛ وفي الشركات المتوسطة ٥٠-٩٩؛ بينما يزيد عن ١٠٠ في حالة الشركات الكبيرة. وبدءاً من يناير ٢٠١٣، يتضمن بارومتر الأعمال مؤشراً يلخص نتائج الاستبيان ومتابعة التغيرات التي تطرأ على بيئة الأعمال بمرور الوقت. حيث يتم حساب المؤشر للشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء مرة بغرض تقييم الأداء ومرة أخرى للتوقعات. وبدءاً من العدد رقم ٣٤، يقدم بارومتر الأعمال النتائج الخاصة بعينة الشركات على أساس ربع سنوي.

ويغطي هذا العدد من بارومتر الأعمال نتائج مسح يقوم على عينة مصنفة قطاعياً وممثلة تتكون من ٤٧٤ شركة من شركات القطاع العام والخاص. ويتضمن المسح تقييم هذه الشركات للنمو الاقتصادي ونتائج أعمالها خلال الربع الأول من السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ من حيث الإنتاج، والمبيعات، ومستوى استغلال الطاقة، والمخزون، والأسعار، وتكلفة الأجور، والعمالة، والاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، يلخص العدد توقعات هذه الشركات للأداء الاقتصادي بشكل عام ولأنشطتها بشكل خاص خلال الربع الثاني من السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥.

من أعضاء مجلس إدارة المركز

عمر مهنا، رئيس مجلس إدارة مجموعة السويس للأسمنت (رئيس مجلس الإدارة)
محمد تيمور، رئيس مجلس إدارة شركة "فاروس" القابضة للاستثمارات المالية (نائب رئيس مجلس الإدارة)
طارق زكريا توفيق، العضو المنتدب، مجموعة شركات القاهرة للدواجن (الأمين العام)
علاء هاشم، رئيس مجلس إدارة شركة ترانسانديوم (أمين الصندوق)

فريق العمل بالمركز

شريف الديوانى، المدير التنفيذي
أمنية حلمي، مدير البحوث
ماجدة عوض الله، نائب المدير للشؤون المالية والإدارية
مى إيهاب، اقتصادي
علياء عبد الله، باحثة اقتصادية
ياسر سليم، مدير التحرير
فاطمة علي، مترجمة/محررة

تصميم وطباعة

أليكس ديزاينز جرافيكس سنتر

للحصول على مزيد من المعلومات يرجى المراسلة على العنوان التالي:

المركز المصري للدراسات الاقتصادية
أبراج نايل سيتي، البرج الشمالي، الدور الثامن، كورنيش النيل، رملة بولاق
القاهرة ١١٢٢١، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٤٤ - ٢٤٦١ ٩٠٣٧ (٢٠٢) فاكس: ٢٤٦١ ٩٠٤٥ (٢٠٢)
بريد إلكتروني: eces@eces.org.eg الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.eces.org.eg



بارومتر الأعمال

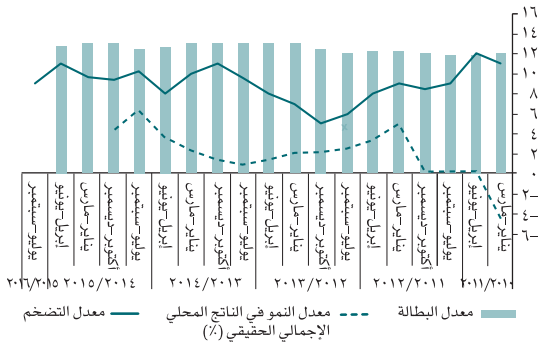
العدد ٣٨ - ٢٠١٥

المحتويات

١ نظرة عامة
٢ الأداء السابق للشركات
٤ استراتيجية الأعمال في المستقبل
٦ أشد المعوقات التي تواجه شركات الأعمال
٦ توقعات السياسات
٦ الملحق
٧ جداول الملحق

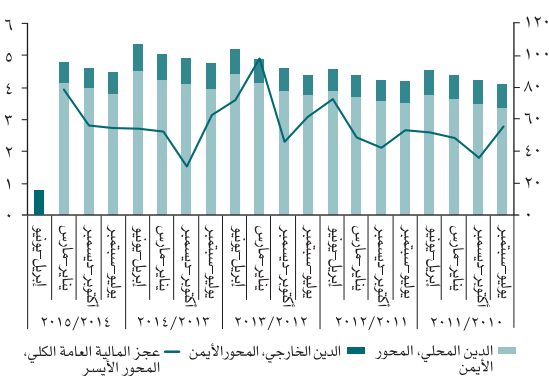
نظرة عامة

الشكل ١-١: النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والبطالة والتضخم



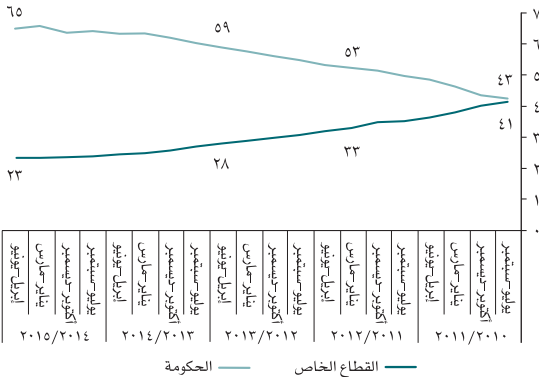
المصادر: وزارة التخطيط، والمتابعة والإصلاح الإداري؛ والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء؛ والبنك المركزي المصري. النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

الشكل ٢-١: الدين العام وعجز المالية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة. * بيانات أولية حول الدين المحلي والخارجي.

الشكل ٣-١: الائتمان المحلي كنسبة من إجمالي الائتمان (وفقا للقطاع)



المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

الشكل ٤-١: صافي الاحتياطيات الدولية وسعر الصرف (جنيه/دولار)



المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة. * سعر الصرف في يوليو ٢٠١٥.

يستعرض هذا العدد من بارومتر الأعمال نتائج استبيان يشمل عينة طبقية تتكون من ٤٧٤ شركة حول تقييم هذه الشركات لأداء الاقتصاد المصري وكذلك الأعمال الخاصة بها خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ (يوليو-سبتمبر ٢٠١٥) وتوقعاتها للربع الثاني من ذات العام المالي (أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٥). وفي هذا الربع، تراجع مؤشر بارومتر الأعمال بمقدار نقطة واحدة، مما يعكس مخاوف مجتمع الأعمال تجاه تباطؤ تعافي الاقتصاد المصري. وجدير بالذكر أن هذه المخاوف تتسق مع تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من ٤,٣٪ في الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ (أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٤) إلى ٣٪ في الربع الثالث من ذات العام المالي (يناير-مارس ٢٠١٥). وإجمالاً، فإن نتائج هذا العدد تمثل ناقوس إنذار للحكومة لضرورة إعادة النظر في السياستين النقدية والمالية العامة بهدف تحفيز الاقتصاد. ومن شأن الجهود في هذا الصدد أن تنعكس إيجابياً على مؤشرات الاقتصاد الكلي وأن تساعد على تحسين توقعات مجتمع الأعمال للفترة أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٦/٢٠١٥ والتي جاءت أقل تفاؤلاً.

وعلى جانب نتائج المالية العامة، أعلنت الحكومة أن نسبة العجز بلغت ٩,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الأرباع الثلاثة الأولى من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، وهو ما يثير الشكوك حول قدرة الحكومة على خفض العجز إلى ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي كما هو مستهدف في الموازنة العامة للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤. ومثل الربع السابق، تم تمويل العجز بصفة رئيسية محلياً من خلال إصدار أذون الخزانة مما أثر سلباً على الائتمان للمتاح للقطاع الخاص (الشكل ٣-١). وفي هذا الصدد، نرى ضرورة تبني الحكومة مزيد من التدابير لترشيد الإنفاق وزيادة الإيرادات وإتاحة مزيد من الائتمان للقطاع الخاص بدلا من الاعتماد على الاقتراض.

وعلى المستوى الخارجي، تراجعت الاحتياطيات الدولية بمقدار ٢,٤ مليار دولار أمريكي لتصل إلى ١٧,٦٦ مليار دولار في يوليو-سبتمبر ٢٠١٦/٢٠١٥ مقابل ٢٠,٠٦ مليار دولار في الربع إبريل-يونيو ٢٠١٦/٢٠١٥. ويأتي هذا التراجع في الأساس نتيجة استرداد السندات السيادية ذات أجل الاستحقاق ١٠ سنوات (١,٢٥ مليار دولار) التي تم إصدارها في سبتمبر ٢٠٠٥، بالإضافة إلى دفع القسيمة الأخيرة بقيمة ٢٧,٨ مليون دولار وتأثير سداد ٦٦٧ مليون دولار للبلدان الدائنة بموجب اتفاق نادي باريس. وربما ساهم في هذا التراجع تدخلات البنك المركزي المصري في محاولة للقضاء على المضاربة في سوق الصرف الأجنبي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجنيه المصري قد شهد عدة انخفاضات متتالية حيث بلغ سعره مقابل الدولار ٧,٨١ جنيه في ١٢ أكتوبر ٢٠١٥ مقارنة بـ ٧,٦١ جنيه في المتوسط خلال الربع إبريل-يونيو ٢٠١٥/٢٠١٤. وفي هذا الصدد، نوصي بضرورة أن تعتمد الحكومة بصفة رئيسية على مصادر مستدامة للنقد الأجنبي مثل الصادرات والسياحة والاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من الاعتماد بصفة رئيسية على المنح والمساعدات.

وكان تأثير انتقال التغيرات في سعر الصرف وارتفاع أسعار الغذاء المحركين الرئيسيين للزيادة في معدل التضخم على أساس شهري مقارن من ٧,٨٪ في شهر أغسطس إلى ٩,٢٪ في شهر سبتمبر ٢٠١٥، الأمر الذي قد يعكس الاتجاه النزولي المتوقع في معدل التضخم (من ١١,٨٪ خلال إبريل-يونيو ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى ٨,٥٪ خلال يوليو-سبتمبر ٢٠١٦/٢٠١٥). كما تراجع ميزان الحساب الجاري خلال الربع إبريل-يونيو ٢٠١٥/٢٠١٤ مسجلا عجزا بقيمة ٣,٨ مليار دولار أمريكي مقارنة بـ ١,٨ مليار دولار في الربع المقابل من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، وتراجعا بمقدار ٠,٣ مليار دولار مقارنة بالربع يناير-مارس ٢٠١٥/٢٠١٤. في حين ارتفعت الاستثمارات إلى ١٢٤,٠٤ مليار جنيه خلال يوليو-ديسمبر ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بـ ١١٦,١٦ مليار جنيه في الفترة المقابلة من العام السابق. وأدى هذا التحسن في الاستثمار إلى تراجع طفيف في معدل البطالة.

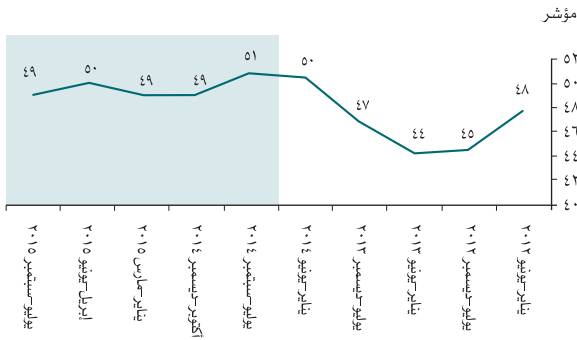
الأداء السابق للشركات

سجل مؤشر بارومتر الأعمال تراجعاً طفيفاً في الأداء الكلي للشركات بمقدار نقطة واحدة خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٥/٢٠١٤. وبينما أفادت الشركات الكبيرة الخاصة بتراجع أدائها خلال هذا الربع مقارنة بالربع السابق، تحسن أداء الشركات المتوسطة الخاصة، في حين ظل أداء الشركات العامة ثابتاً.

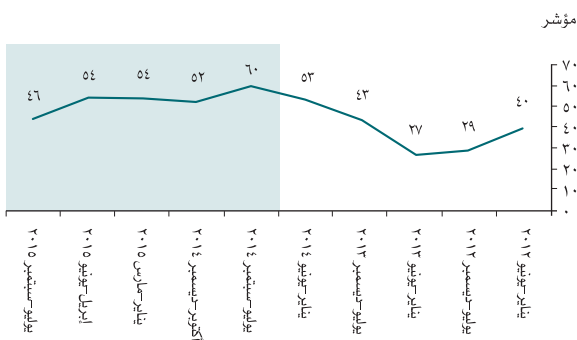
وتراجع تقييم الشركات للنمو الاقتصادي خلال الربع المالي يوليو-سبتمبر ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بالربع السابق، وإن ظل مرتفعاً مقارنة بأدنى مستوى له في يونيو ٢٠١٢. وانعكس تراجع النشاط الاقتصادي على أداء الشركات: حيث انخفض الإنتاج بمقدار نقطتين، وتراجعت المبيعات المحلية والصادرات، وشهد المخزون تغيراً طفيفاً. وربما يعود السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار المدخلات والمنتجات النهائية والأجور خلال الربع موضوع الدراسة. كما ساهم تراجع سعر الصرف في زيادة أسعار الواردات والحد بشكل جزئي من التأثير الإيجابي لانخفاض أسعار النفط الدولية على ميزان التجارة ورصيد الموازنة العامة للدولة. وبالإضافة إلى القيود المحلية، ساهم التباطؤ الاقتصادي العالمي في خفض الطلب على الصادرات المصرية. وظل استغلال الطاقة الإنتاجية والاستثمار ممتثلين للربع السابق، وثابتين في المتوسط منذ يناير-يونيو ٢٠١٢. وهو ما انعكس بدوره على مستوى التشغيل الذي ظل ثابتاً بدون تغيير. ويشير هذا إلى استمرار الحذر من جانب الشركات بشأن أعمالها والمناخ الاقتصادي، وذلك على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لزيادة الاستثمار.

وعلى المستوى القطاعي، جاء أداء قطاع الخدمات جيداً مقارنة بالصناعات التحويلية. فقد سجل قطاع الخدمات المالية أفضل أداء، تلتها في ذلك قطاعات السياحة والاتصالات والتشييد والبناء. كما تحسن أداء البنوك، حيث زادت أصولها بنسبة ٦٪ خلال الفترة إبريل-يونيو ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بالربع السابق فضلاً عن تحسن ترتيب القطاع المصرفي نسبياً من حيث درجة سلامته في تقرير التنافسية العالمي لعام ٢٠١٥-٢٠١٦. ومن المتوقع أن يساعد الاستحواذ المتوقع من جانب شركة أوراسكوم للاتصالات والإعلام والتكنولوجيا على شركة بيلتون المالية على اشتداد المنافسة في السوق المصرفي الاستثماري المحلي. وجميع هذه العوامل تشير إلى قوة قطاع الخدمات المالية. ويمكن إرجاع التحسن في أداء قطاع السياحة إلى تحسن الاستقرار السياسي والأمني نسبياً، خاصة بعد الموافقة على قانون مكافحة الإرهاب في ١٥ أغسطس. وربما يعود التحسن في قطاع الاتصالات إلى التدابير التي اتخذها جهاز تنظيم الاتصالات ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتحسين جودة خدمات المحمول. ويرجع التحسن في قطاع التشييد والبناء إلى زيادة نشاط البناء في كل من قناة السويس الجديدة، والعاصمة الإدارية الجديدة، ومشروع المليون وحدة سكنية الجاري إنشائها. كما ارتفعت الاستثمارات في قطاع التشييد والبناء خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى ١,٦٤ مليار جنيه مقابل ١,١٩٦ مليار خلال الفترة المقابلة من ٢٠١٣/٢٠١٤. بينما تراجع أداء قطاعي النقل والصناعات التحويلية خلال الربع يوليو-سبتمبر ٢٠١٥ مقارنة بالربع إبريل-يونيو ٢٠١٥. وشهدت صناعات الجلود والأخشاب التراجع الأكبر، في حين سجلت صناعات البلاستيك والأدوية تحسناً في الأداء.

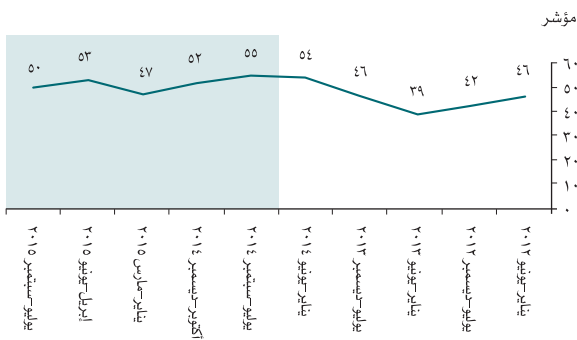
الشكل ٢-١: مؤشر بارومتر الأعمال



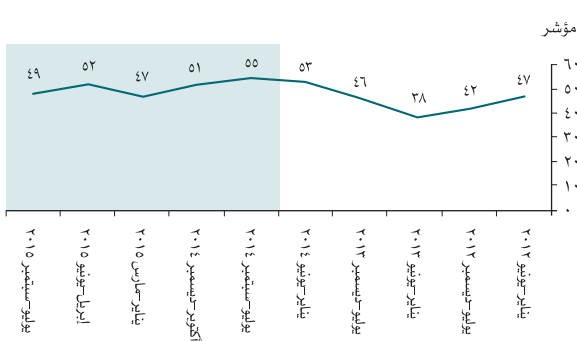
الشكل ٢-٢: النمو الاقتصادي



الشكل ٢-٣: الإنتاج



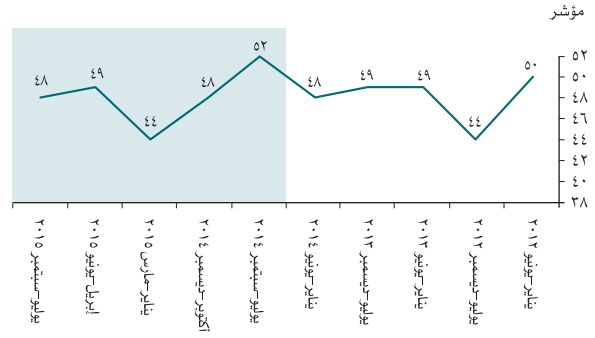
الشكل ٢-٤: المبيعات المحلية



المصدر: نتائج الاستبيان.

الجزء المظلل يشير إلى بيانات ربع سنوية، بينما يشير الجزء غير المظلل إلى بيانات نصف سنوية.

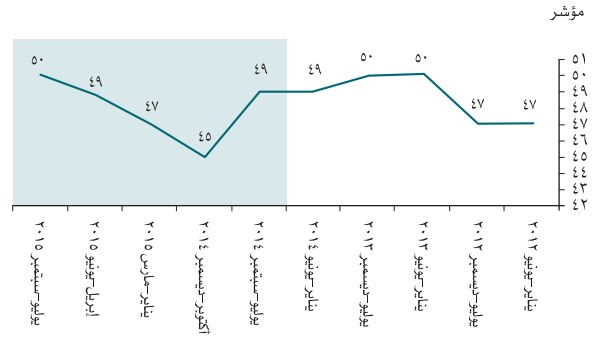
الشكل ٥-٢: الصادرات



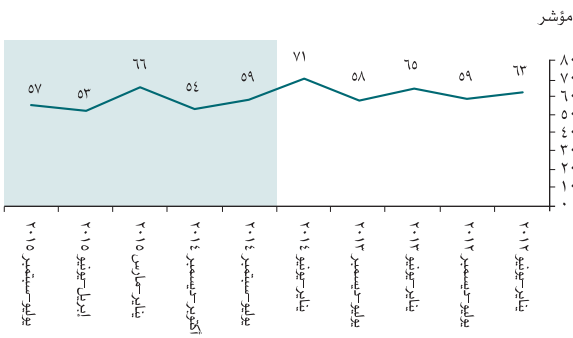
الشكل ٩-٢: أسعار المدخلات*



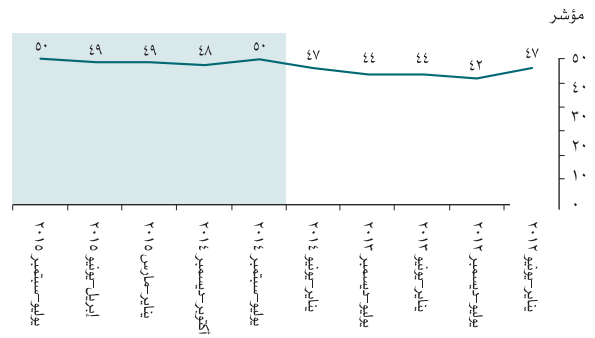
الشكل ٦-٢: المخزون السلعي*



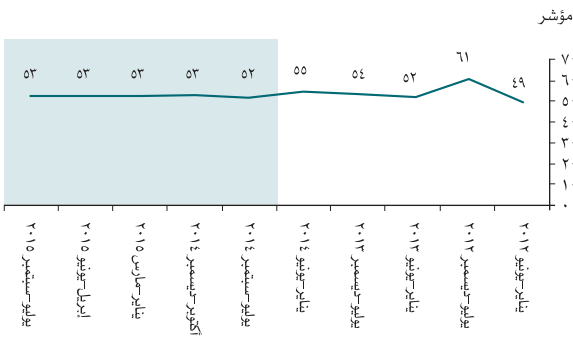
الشكل ١٠-٢: الأجور



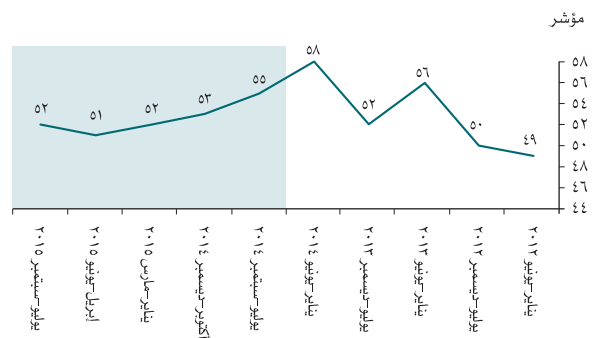
الشكل ٧-٢: مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية



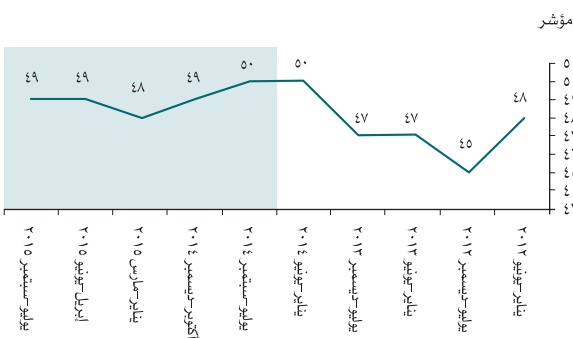
الشكل ١١-٢: الاستثمار



الشكل ٨-٢: أسعار المنتجات النهائية



الشكل ١٢-٢: التشغيل



المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناتج عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال. أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون والعكس بالعكس.
** تم عكس مؤشر أسعار المدخلات لبيان التأثير السلبي لزيادة تلك الأسعار على المؤشر العام. ومن ثم يشير انخفاض قيمة المؤشر إلى ارتفاع أسعار المدخلات.

استراتيجية الأعمال في المستقبل

جاءت توقعات الشركات بالنسبة للربع القادم أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٥ أقل تفاعلاً مقارنة بتوقعاتها للربعين السابقين: وهو ما يتسق مع تراجع أدائها خلال الربع يوليو-سبتمبر ٢٠١٥، كما يتسق انخفاض التوقعات حيال النمو الاقتصادي مع الاتجاه النزولي الذي يشهده منذ إبريل-يونيو ٢٠١٥.

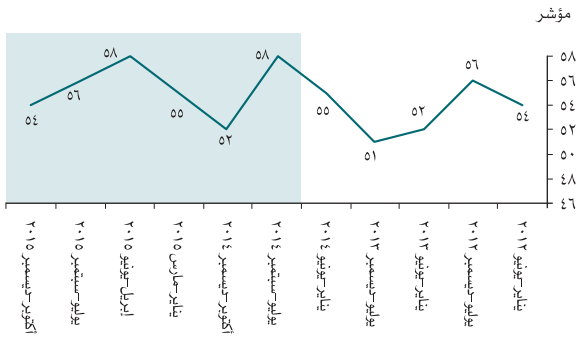
وتتوقع الشركات تراجع المبيعات المحلية وارتفاع كبير في المخزون على الرغم من الزيادة المتواضعة في الصادرات، مما أدى إلى خفض التوقعات بالنسبة للإنتاج واستغلال الطاقة الإنتاجية. وقد يرجع تراجع المبيعات المحلية إلى التوقعات بارتفاع أسعار المنتجات النهائية. وللربع الرابع على التوالي ظلت توقعات الشركات للاستثمار ثابتة بدون تغيير. وانعكست التوقعات بانخفاض الإنتاج وثبات الاستثمار على تراجع التوقعات الخاصة بالتشغيل والأجور. كما أن الخوف من تراجع سعر الصرف بصورة أكبر وخطط الحكومة لترشيد الواردات دفعت الشركات إلى توقع زيادة أسعار المدخلات والمنتجات النهائية على حد سواء.

وعلى المستوى القطاعي، جاءت التوقعات الأكثر تفاعلاً من شركات الوساطة المالية والتشييد والبناء والتي أفادت باعتمادها زيادة استغلال الطاقة الإنتاجية مما يتسق مع خططها لزيادة الإنتاج والمبيعات المحلية بصورة كبيرة. في حين جاءت التوقعات الأكثر سلبية من قطاع السياحة، وهو ما يمكن تفسيره بتباطؤ النمو في الاتحاد الأوروبي، مما قد يؤثر سلباً على عدد السائحين الأوروبيين الزائرين لمصر. وتجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة السائحين الأوروبيين بلغت ٧٦٪ من مجموع السائحين الزائرين لمصر خلال يونيو ٢٠١٥.

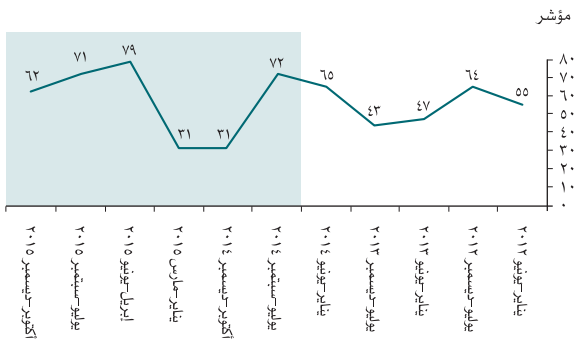
وتستهدف الشركات زيادة صادراتها نظراً لتحسن الميزة التنافسية بسبب تراجع سعر الصرف. وقد أدلت الشركات في عدد من القطاعات (النقل، والمنسوجات، والخدمات المالية، والزجاج والأسمدة) بخطط لزيادة صادراتها بشكل طفيف خلال الربع القادم، وذلك باستثناء شركات صناعة الأغذية والتي تتوقع انخفاض صادراتها، وهو ما يمكن تفسيره بعدم وضوح السياسات الاقتصادية كما يتضح من حالة حظر تصدير الأرز على سبيل المثال.

ويوجه عام، ليس هناك أي فوارق كبيرة في التوقعات بين الشركات الصغيرة والمتوسطة، والشركات الكبيرة. غير أن الشركات الخاصة أعربت عن توقعات أقل تفاعلاً حيال الربع القادم مقارنة بالشركات المملوكة للدولة.

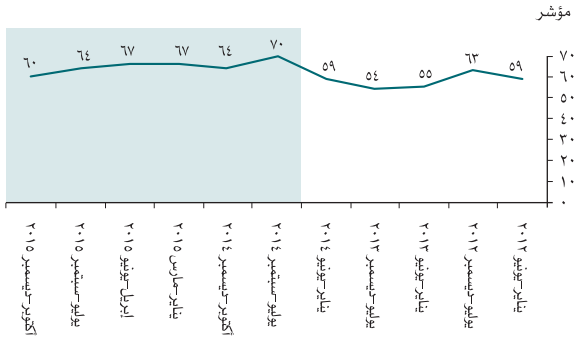
الشكل ٣-١: مؤشر بارومتر الأعمال



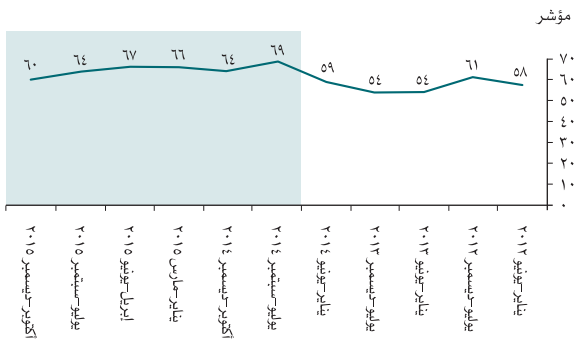
الشكل ٣-٢: النمو الاقتصادي



الشكل ٣-٣: الإنتاج



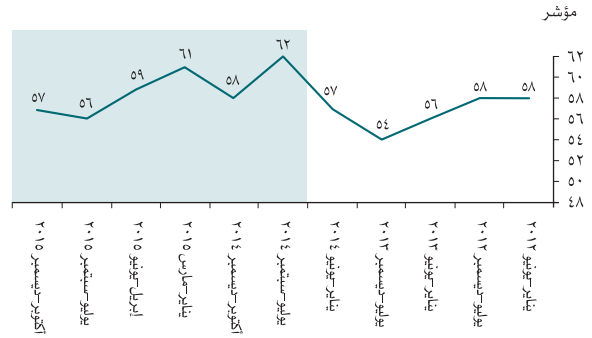
الشكل ٣-٤: المبيعات المحلية



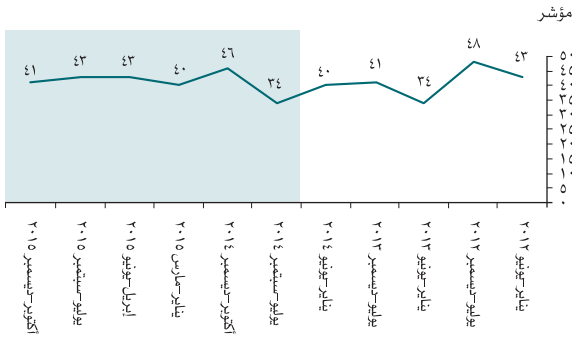
المصدر: نتائج الاستبيان.

الجزء المظلل يشير إلى بيانات ربع سنوية، بينما يشير الجزء غير المظلل إلى بيانات نصف سنوية.

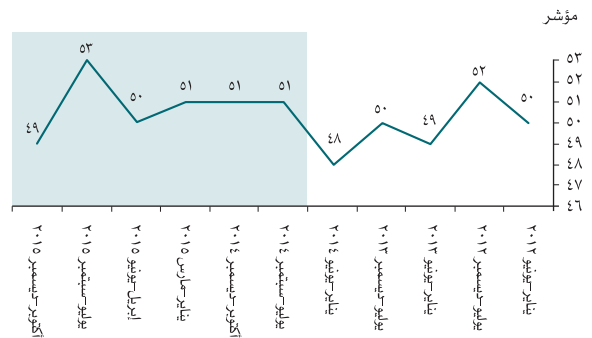
الشكل ٥-٣: الصادرات



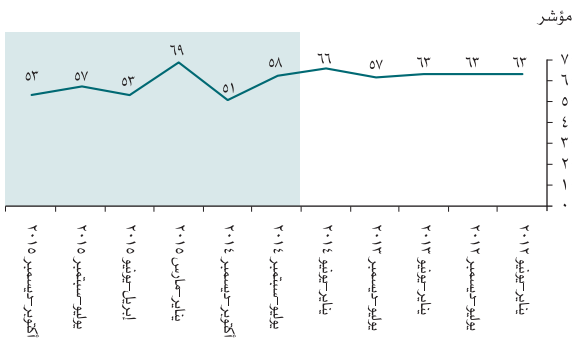
الشكل ٩-٣: أسعار المدخلات*



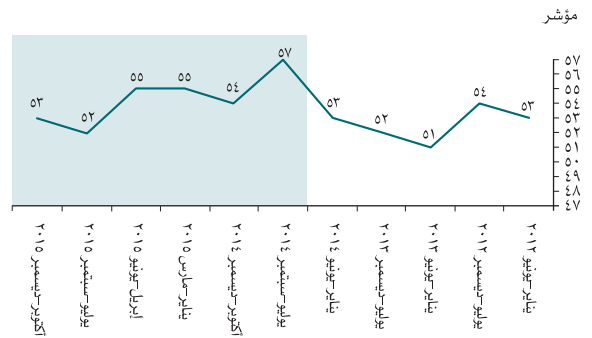
الشكل ٦-٣: المخزون السلعي*



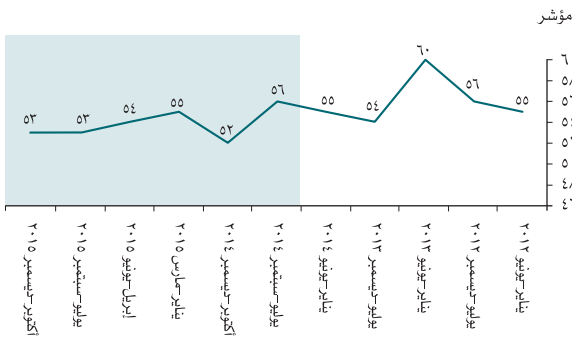
الشكل ١٠-٣: الأجور



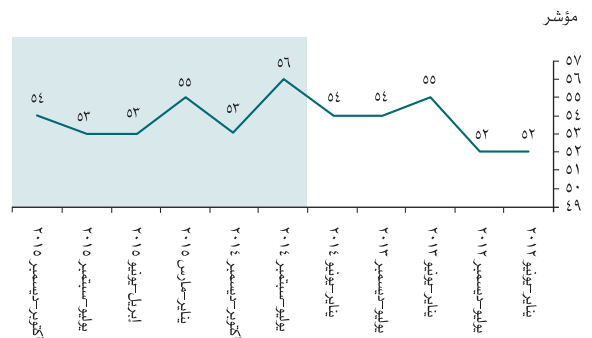
الشكل ٧-٣: مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية



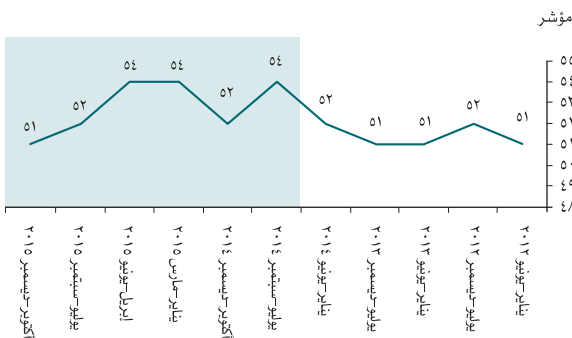
الشكل ١١-٣: الاستثمار



الشكل ٨-٣: أسعار المنتجات النهائية



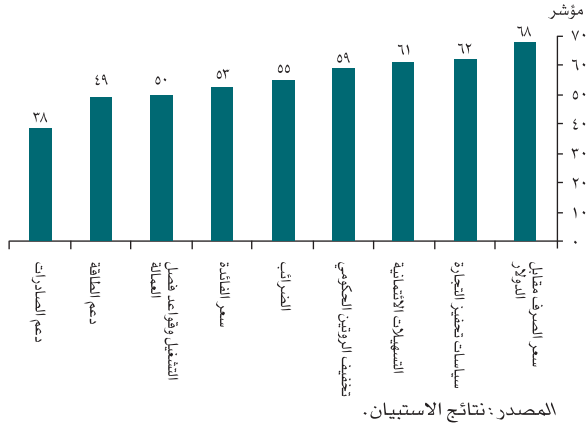
الشكل ١٢-٣: التشغيل



المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناتج عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال. أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون والعكس بالعكس.
 ** تم عكس مؤشر أسعار المدخلات لبيان التأثير السلبي لزيادة تلك الأسعار على المؤشر العام. ومن ثم يشير انخفاض قيمة المؤشر إلى ارتفاع أسعار المدخلات.
 الجزء المظلل يشير إلى بيانات ربع سنوية، بينما يشير الجزء غير المظلل إلى بيانات نصف سنوية.

الشكل ٥: توقعات السياسات



الملحق

بعد شرح المنهجية المتبعة فيما يلي، يتضمن هذا الملحق الجداول التي تعرض نتائج الاستبيان في صورة أرقام.

منهجية المؤشر

يهدف المؤشر إلى حساب رقم واحد لإجابات الشركات بشأن كل متغير. وفيما يلي المعادلة المستخدمة في حساب المؤشر:

$$X = \frac{I+S}{100+S} \times 100$$

حيث تمثل I نسبة الشركات التي أفادت بزيادة المتغير، و S نسبة الشركات التي أفادت بثباته.

ويساوي المؤشر 100 نقطة بحد أقصى عند إفادة كافة الشركات بزيادة المتغير، و صفرًا بحد أدنى إذا أفادت كافة الشركات بانخفاضه، مع قيمة متوسطة تبلغ 50 نقطة عند إفادة كافة الشركات بثبات المتغير. ويتراوح المؤشر بين 100 و 0 نقطة، ويزيد بصورة تناسبية مع ارتفاع نسبة الآراء التي تفيد بزيادة المتغير وبصورة عكسية مع ارتفاع نسبة الآراء التي تفيد بانخفاضه. أما التغير في الآراء التي تفيد بثبات قيمة المتغير فيتم إدراجه في كل من البسط والمقام معا لتحديد تأثير هذا التغير. ومن ثم، فإن ارتفاع المؤشر يعكس بيئة أعمال أفضل والعكس بالعكس. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤشر معكوس بالنسبة للمخزون السلعي وأسعار المدخلات، حيث تعكس الزيادات في هذين المتغيرين مناخ أعمال غير موات للشركات.

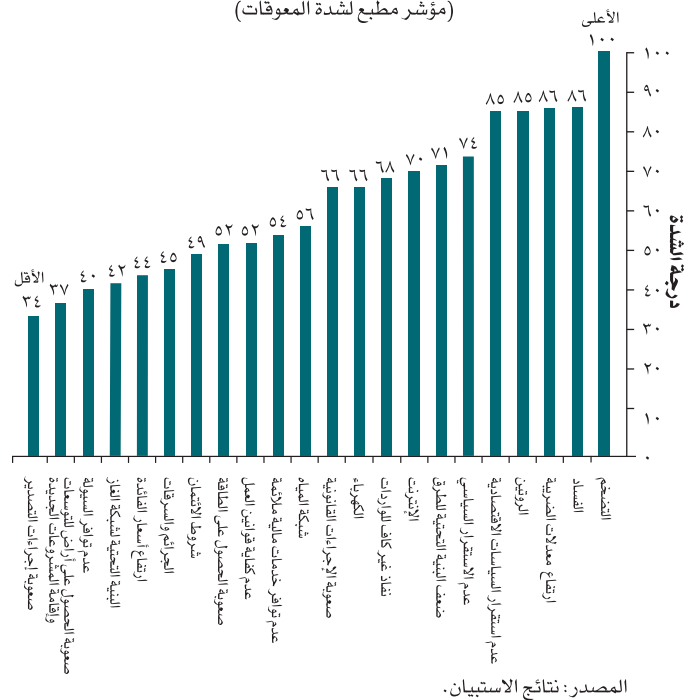
ويمثل مؤشر بارومتر الأعمال متوسطا بسيطا للمؤشرات الفرعية للمتغيرات الواردة في الاستبيان، ويتم حسابه مرة للشركات الكبيرة ومرة أخرى للشركات الصغيرة والمتوسطة لتقييم الأداء وتحديد التوقعات.

أشد المعوقات التي تواجه شركات الأعمال

أشد المعوقات: الضغوط التضخمية، والفساد، وارتفاع معدلات الضرائب، والروتين الحكومي

يوضح الشكل ٤ المعوقات الرئيسية التي تواجه الأعمال مرتبة تنازليا وفقا لحدتها من وجهة نظر شركات العينة. حيث تصدرت الضغوط التضخمية قائمة المعوقات بفارق كبير. وأعربت الشركات عن قلقها من أن تراجع سعر صرف الجنيه وتأثيره المتوقع على الأسعار المحلية قد يتسبب في ارتفاع معدل التضخم. ويأتي الفساد في المرتبة الثانية في قائمة المعوقات التي تواجه قطاع الأعمال، مما يشير إلى ضرورة تبني مزيد من التدابير لمكافحة الفساد. وجاء ارتفاع معدلات الضرائب ضمن المعوقات الرئيسية التي تواجه الأعمال، وهو ما يدل على عدم شعور قطاع الأعمال بتأثير قانون الاستثمار الجديد بعد. وجدير بالذكر أن القانون الجديد ينص على خفض ضريبة الشركات من ٢٥٪ إلى ٢٢,٥٪. وجاءت إجراءات التصدير كأقل المعوقات حدة بحسب تقييم الشركات.

الشكل ٤: أشد المعوقات التي تواجه قطاع الأعمال (مؤشر مطيع لشدة المعوقات)



توقعات السياسات

توقعات السياسات: تغير في سياسة سعر الصرف، ومزيد من سياسات تحفيز التجارة

وفقا للشكل ٥، تتوقع الشركات تغيرا في سياسة سعر الصرف، ومزيدا من سياسات تحفيز التجارة والتسهيلات الائتمانية. وتحتاج الحكومة إلى بذل مزيد من الجهود للحد من الروتين الحكومي. وتأمل الشركات بذل هذه الجهود سريعا، حيث يأتي الروتين ضمن المعوقات الرئيسية التي تواجه أداء الأعمال في مصر.

جدول ١٠: نتائج الاستبيان؛ ملخص الأداء السابق لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (يوليو-سبتمبر ٢٠١٥)

المستغير	قطاع الوساطة المالية		قطاع الاتصالات		قطاع النقل		قطاع السياحة		قطاع التشييد والبناء		قطاع الصناعة التحويلية														
	نسبة مئوية المؤشر	نسبة مئوية المؤشر	نسبة مئوية المؤشر	نسبة مئوية المؤشر	نسبة مئوية المؤشر	نسبة مئوية المؤشر	نسبة مئوية المؤشر	نسبة مئوية المؤشر	نسبة مئوية المؤشر	نسبة مئوية المؤشر	نسبة مئوية المؤشر	نسبة مئوية المؤشر													
	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل													
النمو الاقتصادي	٤٧	٣٤	٤٤	٢٣	٥٣	٢٩	٣٦	٣٦	٣٧	٤٨	٣٩	١٣	٦٣	٢٣	٢٣	٥٥	٥٠	٢٤	٥١	٢٥	٤٤	٣٧	٤٣	٢٠	
النشاط الاقتصادي	٤٥	٤٠	٣٤	٢٦	٤١	٣٩	٤٦	١٤	٤٤	٣٧	٤٤	١٩	٧٠	١٨	١٨	٦٥	٥٦	١١	٥٨	٢١	٤٩	٢٩	٤٤	٢٧	
المبيعات المحلية	٤٤	٤٠	٣٥	٢٥	٤١	٤١	٤٤	١٥	٤٦	٣٢	٤٨	٢٠	٧٢	١٦	١٦	٦٨	٥٣	١٦	٥٨	٢٥	٤٨	٣٢	٤١	٢٧	
الصادرات	٧٥	٠	٣٣	٦٧	٤٥	١٧	٨٣	٠	٤٦	٣٠	٥٢	١٨	٥٨	٢٥	٤٥	٥٤	٠	٨٦	١٤	١٤	٤٦	٢٩	٥٤	١٧	
المخزون	-	٠	١٠٠	٠	-	٠	١٠٠	٠	-	٥٠	٥٠	٠	-	٠	٨٣	١٧	-	١٣	٧٥	١٣	٥٠	١٧	٦٥	١٩	
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	٤٩	٨	٨٧	٥	٥٥	١٤	٥٧	٢٩	٥٠	٩	٨١	٩	٥٩	٥	٦٣	٢٣	٥٤	٤	٧٨	١٨	٤٧	٢٤	٦٣	١٣	
الأسعار	٥٥	٣	٧٦	٢١	٤٦	٢١	٧١	٧	٥٤	٢	٨٣	١٥	٥٥	٨	٧٠	٢٣	٥٧	٢	٧١	٢٧	٥١	٩	٨٠	١١	
أسعار المنتجات النهائية	٣٣	٠	٤٩	٥١	٣٤	٠	٥٢	٤٨	٣٥	٠	٤٥	٢٨	٣	٣٤	٦٣	٣٥	٠	٥٥	٤٥	٤٥	٣٣	٣	٤٣	٥٤	
أسعار المدخلات الوسيطة	٥٤	٥	٧٧	١٨	٥٣	٤	٨٢	١٤	٥٥	٠	٨٣	١٧	٥٦	٣	٧٥	٢٣	٦٠	٠	٦٧	٣٣	٥٨	٠	٧٣	٢٧	
مستوى الأجور	٥٥	٢	٧٧	٢١	٥٢	٤	٨٦	١١	٥٠	٤	٩٣	٤	٥٤	٠	٨٥	١٥	٥٤	٠	٨٥	١٥	٥٢	١	٨٩	١٠	
الاستثمار	٤٨	١٣	٨١	٦	٤٦	٢١	٧١	٧	٤٩	١١	٨٣	٦	٥٧	٨	٦٣	٢٠	٥٦	٥	٦٩	٢٥	٤٧	١٦	٧٨	٦	
التشغيل																									

جدول ٢٠: نتائج الاستبيان؛ ملخص التوقعات لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٥)

المستغير	قطاع الوساطة المالية		قطاع الاتصالات		قطاع النقل		قطاع السياحة		قطاع التشييد والبناء		قطاع الصناعة التحويلية														
	نسبة مئوية المؤشر	نسبة مئوية المؤشر	نسبة مئوية المؤشر	نسبة مئوية المؤشر	نسبة مئوية المؤشر	نسبة مئوية المؤشر	نسبة مئوية المؤشر	نسبة مئوية المؤشر	نسبة مئوية المؤشر	نسبة مئوية المؤشر	نسبة مئوية المؤشر	نسبة مئوية المؤشر													
	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل	أعلى	أقل													
النمو الاقتصادي	٦١	١١	٤٥	٤٤	٦٤	١١	٣٩	٥٠	٥٦	٢٠	٤٣	٣٧	٧٥	٥	٦٨	٦٨	٦٧	٩	٣٦	٥٥	٦١	١٦	٢٧	٤٧	
النشاط الاقتصادي	٦٤	٦	٤٧	٤٧	٦٤	١١	٣٩	٥٠	٦٥	١٧	٣٠	٥٤	٤٥	٤٨	١٨	٢٥	٦٣	٤	٥٥	٤٢	٥٩	١٣	٤٦	٤٠	
المبيعات المحلية	٦٣	٨	٤٥	٤٧	٦٥	١١	٣٧	٥٢	٦٠	٢٢	٢٩	٤٩	٤١	٥٠	٢١	٢٩	٦٠	٥	٣٨	٦١	١٢	٤٥	٤٣	٤٣	
الصادرات	٦٧	٠	٥٠	٥٠	٥٠	١٣	٧٣	١٣	٦٣	٩	٤٦	٤٦	٦١	١٤	٤١	٤٥	٥٨	٠	٧١	٢٩	٥٥	٧	٦٨	٢٥	
المخزون	-	٠	١٠٠	٠	-	٠	٠	٠	-	٠	١٠٠	٠	-	٢٠	٨٠	٠	-	٤	٧٩	١٧	٤٩	١٥	٦٦	١٩	
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	٥٤	٢	٨٤	١٥	٥١	٧	٨١	١١	٥١	٤	٨٧	٩	٤٩	١٨	٧٠	١٣	٥٢	٠	٩٣	٧	٥٤	٨	٦٩	٢٣	
الأسعار	٥٦	٠	٧٩	٢١	٥٠	٧	٨٦	٧	٥٤	٢	٨٣	١٥	٥٢	١٨	٦٠	٢٣	٥٧	٠	٧٦	٢٤	٥٣	٣	٨٢	١٥	
أسعار المنتجات النهائية	٤١	٠	٦٩	٢١	٤٣	٠	٧٥	٢٥	٤٢	٢	٦٨	٣٠	٤٢	٨	٥٩	٢٣	٤٢	٠	٧١	٢٩	٤٠	١	٦٦	٢٣	
أسعار المدخلات الوسيطة	٥٢	٣	٨٥	١١	٥٣	٤	٨٢	١٤	٥١	٢	٩١	٧	٥٧	٠	٧٨	٢٣	٥٣	٠	٨٧	١٣	٥٢	١	٨٩	١٠	
مستوى الأجور	٥٤	٠	٨٥	١٥	٥١	٠	٩٦	٤	٥٤	٠	٨٥	١٥	٥٣	٠	٩٠	١٠	٥٣	٠	٨٩	١١	٥٣	٠	٩٠	١٠	
الاستثمار	٥١	٨	٨١	١١	٥٠	١١	٧٩	١١	٤٩	٩	٨٣	٧	٥٠	١٥	٧٠	١٥	٥٤	٠	٨٥	١٥	٥١	٦	٨٣	١١	
التشغيل																									

١. تمثل الأرقام نسبة إجمالي الرود، مجموع الرود بأعلى، ثابت، وأقل فه تختلف عن المائة نتيجة التقريب.
٢. مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر الملحق.

جدول م٤: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة (وفقاً لجمعها) (أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٥)

المستقر	الشركات الصغيرة والمتوسطة		الشركات الكبيرة	
	نسبة مئوية أعلى	نسبة مئوية أقل	نسبة مئوية أعلى	نسبة مئوية أقل
النمو الاقتصادي	٤٧	٣٧	٦١	٤٩
النشاط الاقتصادي	٤٧	٣٧	٦١	٤٩
الإنتاج	٣٩	٤٥	١٦	٥٨
المبيعات المحلية	٤٠	٤٣	١٨	٥٨
الصادرات	٣١	٦٤	٥	٥٨
المخزون	١٧	٧٤	٩	٦٣
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	١٦	٧٦	٧	٥٢
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	١٦	٧٦	٧	٥٢
الأسعار	٢٠	٧٦	٤	٥٥
أسعار المنتجات النهائية	٢٠	٧٦	٤	٥٥
أسعار المدخلات الوسيطة	٢٩	٦٩	٢	٤٢
مستوى الأجور	١٥	٨٤	١	٢٤
المدخلات الأساسية	١١	٨٩	٠	٨٩
الاستثمار	١١	٨٩	٠	٨٩
التشغيل	١٥	٧٨	٧	٥٢

جدول م٣: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة شركات العينة (وفقاً لجمعها) (يوليو-سبتمبر ٢٠١٥)

المستقر	الشركات الصغيرة والمتوسطة		الشركات الكبيرة	
	نسبة مئوية أعلى	نسبة مئوية أقل	نسبة مئوية أعلى	نسبة مئوية أقل
النمو الاقتصادي	٢٤	٤٣	٤٧	٢٥
النشاط الاقتصادي	٢٤	٤٣	٤٧	٢٥
الإنتاج	٢٥	٤١	٢٤	٤٤
المبيعات المحلية	٢٥	٣٩	٣٦	٤٦
الصادرات	٢٠	٥٣	٢٧	٤٨
المخزون	١٧	٦٩	١٤	٤٩
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	١٢	٧٠	١٨	٤٨
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	١٢	٧٠	١٨	٤٨
الأسعار	١٧	٧٥	٩	٥٣
أسعار المنتجات النهائية	١٧	٧٥	٩	٥٣
أسعار المدخلات الوسيطة	٥٣	٤٦	١	٣٢
مستوى الأجور	١٩	٨٠	١	٣٠
المدخلات الأساسية	٩	٨٩	٢	٥٢
الاستثمار	٩	٨٩	٢	٥٢
التشغيل	٨	٧٨	١٤	٤٨

^١ تشمل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد تختلف عن المائة نتيجة للتقريب.

^٢ ممتواز للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر الملحق.